

قانون تجريم التطبيع انتهاك لحقوق العراقيين

التطبيع، لنتهي بوضع يصح فيه العراق معزولا عن العالم؟ المادة 17 تنص على أن تحظر هيئة السياحة والآثار أي نشاطات سياحية أجنبية تهدف للترويج للكيان الصهيوني أو التطبيع معه من خلال استغلال الآثار اليهودية في العراق، وهي خير دليل على الدعوة إلى قطع أي اتصال وحوار مع يهود العراق وعودتهم ومشاركتهم بل حتى الحظر على ممتلكاتهم.

سلب ملكية وحقوق الآخر هي لغة الرعاع الذين لا يفهمون من لغة الحوار إلا سفك الدماء والتهجير وسلب ونهب الممتلكات. يدعو الساعدي إلى "فرهود" ثان يذكر بأعمال العنف والنهب التي نشبت في بغداد واستهدفت سكان المدينة من اليهود في 1 يونيو 1941 ويطلب بما تبقى من أمل بعودة العراقيين إلى أرضهم التي ينتمون إليها منذ أكثر من 2500 عام.

لقد سلبت ممتلكات يهود العراق وتم تشويه معالمها، كما حدث في مدرسة شماش التي أسست سنة 1929، والتي كانت مدرسة ثانوية للفتىة اليهودية لما تقدمه من مستوى عال في التدريس، أسسها يعقوب شلومو شماش في بغداد، وقد استقطبت في عام 1930 أكثر من 900 طالب، وهو رقم كبير في ذلك الوقت، وكانت تدرس فيها الآداب واللغة الإنجليزية بصورة معقدة. وقد تمت مصادرة ذلك الصرح الثقافي الكبير لتحويله إلى مدرسة عادية تحت اسم "الرسالة"، ومن ثم آل بها الزمن لتكون الآن مرابا للسيارات.

وكما حدث أيضا في البصرة ببيت يوسف كارج الذي هُدم عام 1999 ليتحول إلى خربة ترمى فيها النفايات، وبيت موشي طويق تلك التحفة المعمارية بشناسيلها والتي أصبحت اليوم مجرد عيادات طبية.

يبدو أن الساعدي يريد مواصلة أعمال التخريب التي ترتكب بحق تراث وتاريخ يهود العراق، كما يريد إعادة مشاهد الإعدام التي اعتاد العراقيون رؤيتها تنفذ في الساحات العامة. بقانونه المقترح يريد الساعدي إعادة تلك المشائق ليعلق عليها كل من تجرا وامتح يهود العراق.

سيف شمس
طالب دكتوراه وأستاذ في جامعة بروكسل

ما جاء به صباح الساعدي النائب في البرلمان العراقي ووصفه بقانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني أمر يثير الدهشة، فهو، لمن لا يعرفه، نائب في البرلمان العراقي ورغم ذلك لا يميز بين الكيان الصهيوني ودولة إسرائيل وشعبها وبين اليهود، حيث تحدث في نص قانونه المزعوم عن "تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب للأراضي الفلسطينية بأي شكل من الأشكال".

قانون الساعدي، بشكله وينوده، قانون قمعي تعسفي، يدعو إلى عقوبة الإعدام، ويشجع على انتشار الدكتاتورية الفردية بين القضاة، يمارسها كل منهم حسب هواه. فمثلا، ماذا يقصد الساعدي بدولة إسرائيل؟ هذه الدولة تحتوي على العديد من اليهود القوميات والأعراق والديانات، ومع ذلك تغافل عن وجود عرب مسلمين إسرائيليين يعيشون في هذه الدولة ويحملون جنسيتها وجواز سفرها، فهل هذه الفئة مشمولة أيضا بقانون التطبيع ومحرم علينا التعامل معها؟ لا يحتاج العراق للتطبيع مع إسرائيل بل إلى علاقات طبيعية، وذلك لسبب واضح أن أعدادا كبيرة من يهود إسرائيل ينحدرون من أصل عراقي.

إقامة علاقات مع إسرائيل هو أمر طبيعي بالنسبة إلى العراق والعراقيين، بينما يدعو الساعدي بقانونه إلى نبذ اليهود العراقيين وعدم الاعتراف بهم وسلب المزيد من حقوقهم، كما جاء في المادة 17.

قانون ينتهك حرية شريحة كبيرة من العراقيين، ويقطع أواصر القرى والصداقة والمحبة بين أفراد الشعب العراقي، وهو يتجاهل حجم العلاقات بين الشعب العراقي الموجود داخل العراق وبين يهود العراق.

ووفق هذا القانون تطل عقوبة الإعدام كل من يطبع وينشر ويبيع وحتى من يشتري أو يقرأ أيا من مؤلفات يهود العراق الذين أسهموا إسهاما كبيرا في بناء العراق منذ فجر التاريخ وصولا إلى العراق الحديث الذي تأسس ما بعد الحرب العالمية الأولى.

يريد الساعدي محاربة وقطع العلاقات مع المؤسسات التي تروج للتطبيع، فهل يقصد بذلك غلق السفارات، كالسفارة الأميركية وغيرها مثلا، بحجة أن دولها تشجع على



السعودية وإيران في ميزان بايدن

تحدياتها مع دولة مارقة كإيران من زاوية سياسة الواقع. وبيزير اليوم بعض المسؤولين عن الملف الإيراني في الحكومة الأميركية موقفهم بان اتفاقا نوويا جديدا قد يؤدي إلى تغير جذري في تصرفات طهران نفضه مكتسباتها الاقتصادية والسياسية والعلاقات المباشرة التي ستجمع إيران مع الغرب بعد توقيع الاتفاق. لكن، وإن استخدما اتفاق عام 2015 مقياسا، نرى أن هذا التوجه قد أثبت فشلا ملموسا ومن غير المنطقي إطلاقا تجربته مجددا.

وفي الوقت ذاته من المرتقب في الأيام القادمة نشر نسخة غير سرية من ملف الاستخبارات الأميركية حول مقتل خاشقجي علنا حسب وعود مديرة مكتب الاستخبارات القومي أفريل هينز خلال جلسة تأكيد تعيينها في الكونغرس الشهر الماضي. وعملية رفع السرية عن ملف استخباراتي حديث العهد، والتي تعد خطوة نادرة الحدوث في واشنطن، ستؤدي بلا شك إلى تعميق الخلاف بين واشنطن والرياض.

طبعا من حق الولايات المتحدة اتخاذ موقف متشدد من السعودية تجاه مأساة مقتل خاشقجي ومن غير النادر حصول أزمات بين الحلفاء مهما كانت علاقتهم وطيدة، لكن تحويل جرائم إيران إلى بندو إحصائية، وللمرة الثانية، سعي وراء اتفاق نووي جديد، لا يلقى بدولة القانون والحريات.

مسؤولة بشكل لا يقبل الشك عن سجن وتعذيب وقتل عدد لا يحصى من المدنيين في إيران والعديد من الدول العربية بينهم ناشطون ومعارضون وصحافيون. ولم تجف بعد دماء الكآب والناتشطين اللبناني لقمان سليم بعد أن اخترقت جسده خمس رصاصات أطلقت بلا شك من مسدس وكاتم صوت دفعت ثمنهما إيران بيد قاتل ماجور تدفع طهران مستحقاته أيضا، وجريمة قتله تضاف إلى الكثير من الجرائم المشابهة في إيران والعراق وسوريا واليمن ولبنان.

ووجب التنويه هنا إلى أن هذه المقاربة لا تهدف للدفاع عن جريمة قتل خاشقجي أو ردود فعل إدارة ترامب الضعيفة تجاهها، فالاعتداء الجسدي على أي صحافي أو ناشط ردا على قلمه هو جريمة موصوفة لا يمكن التغاضي عنها، لكن النغاضي عن عقود من جرائم النظام الإيراني المحلية والدولية تجاه المدنيين والعزل بهدف الوصول إلى انفراج في الملف النووي وبحجة سياسة الواقع هو أيضا خطأ فاحش ترتبته اليوم إدارة بايدن التي ترفع شعارات العدل ودور أميركا المميز في الدفاع عن حق المظلوم. وعندما يردد الديمقراطيون مرارا أن موقف الولايات المتحدة من مقتل خاشقجي لا يمكن التعامل معه من منظور عقود التسليح والعلاقات التجارية الثنائية بين أميركا والسعودية، وجب التذكير أيضا أن الولايات المتحدة دولة عظمى يسيء لمكانتها النظر إلى

الرئيس السابق دونالد ترامب مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان كانت تشعر الدولة الأميركية العميقة بعدم ارتياح في أفضل الأحوال، لكن مقتل الصحافي جمال خاشقجي داخل مبنى دبلوماسي سعودي في تركيا وتغاضي ترامب الواضح عن ذلك الحدث الجلل أثارا غضبا حادا خصوصا بين صفوف الديمقراطيين لم يخمد مع ذهاب ترامب من السلطة.

هذه المقاربة لا تهدف للدفاع عن قتل خاشقجي، لكن النغاضي عن عقود من جرائم النظام الإيراني بهدف الوصول إلى انفراج في الملف النووي هو أيضا خطأ فاحش ترتبته إدارة بايدن

لكن، وفي ذات الوقت الذي تصعد فيه واشنطن لهجتها ضد الرياض وتمارس ضغوطا غير مسبوقة على حليفها التاريخي والاستراتيجي، نرى تعاملها فائض الليونة مع إيران التي لا تنشط فقط في تهديد المصالح الأميركية وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، لكنها أيضا

حازم الغبرا
محلل سياسي أميركي

ينسب للزعيم السوفييتي الراحل جوزيف ستالين مقولة شهيرة ملخصها أن موت شخص واحد مأساة، لكن موت مليون نسمة هو مجرد بند إحصائي. وبالرغم من مرور ما يقارب القرن من الزمن على هذه الكلمات، لكنها ما زالت تثبت صحتها على أرض الواقع خصوصا ضمن إطار السياسات الدولية تجاه أزمات الشرق الأوسط.

أحد أبرز إسقاطات هذه المقولة اليوم يتجلى في مقارنة سياسة حكومة الرئيس جو بايدن تجاه المملكة العربية السعودية مع سياستها تجاه إيران. فممنذ انطلاق حملته الانتخابية كان موقف بايدن السلمي تجاه السعودية واضحا، ثم أتت تعيينات إدارته، وعلى رأسها تعيين دانييل بنعيم نائبا لمعاون وزير الخارجية الأميركي لشؤون شبه الجزيرة العربية، لتؤكد ذلك الموقف المتشدد. فلدى بنعيم توجه صريح ومعلن نحو ضرورة العمل على فرض تغيير ملموس على سياسة المملكة خصوصا في ما يتعلق بملف حقوق الإنسان واستخدام الأساليب الرادعة بما فيها العقوبات لفرض هذا التغيير. لا يخفى هنا أن هذا الإمتعاض الذي تشهده إدارة بايدن نحو السعودية له أسبابه، فالعلاقة الوطيدة التي جمعت

فرط الوقاحة في نهج الاستباحة

ومسؤولة مباشرة عن تفجير عاصمة البلاد وتعمتها عن الاغتيل والتكثيل وتمارس تكميم الأقواف وتجريم الاعتراض. منظومة يتزعمها أمثال جبران باسيل الذي يعلن رفضه المشاركة في الحكومة ثم يضع الاشتراطات والعراقيل في وجه تشكيلها، وأمثال سعد الحريري الذي يعلن أنه يشكل حكومة من المستقلين ثم يقول إنه يرفض إعطاء جهة سياسية معينة ما يمكنها من التلث المعطل.

منظومة يسطو كبارها القابعون في أعلى هرم السلطة على الكمية الشحيحة من لقاحات كوفيد - 19، ويرفض المجتمع الدولي تقديم المساعدات الإنسانية للبنانيين من خلالها، لعلمه أنها لن تصل إلى مستحقيها. منظومة قال فيها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إن "قاداتها لا يستحقون بلدهم"، وأقل ما يقال فيها إنها معادية تحققر الناس والبلاد وتضع نفسها ومصالحها فوق الجميع حتى لو كان خرابا. منظومة استباحت البلاد بشرا وحجرا وماء وهواء وقضاء ودواء.. هي منظومة "فرط الوقاحة في نهج الاستباحة".

شعبهم حزب مسلح يُرسل عناصره إلى كل دول المنطقة للدفاع عن أنظمة وعصابات القهر بوجه شعوبها، ليس حتى تلك الأنظمة وإنما استغلالا لهزالتها لم السيطرة أسياها في طهران، لا يمكن أن نتوقع منها أقل من سرقة لقاحات اللبنانيين واتهام المتظاهرين الثائرين ضد القهر والتجوع والفساد ونهب الأموال العامة وأموال اللبنانيين، بالإرهاب.

منظومة يحرسها حزب الله وتتحصن بوجه السلطة القضائية

منظومة ما برحت تتحفنا يوميا بإنجازاتها الفضائحية لا يمكن أن نتوقع منها أقل من سرقة لقاحات اللبنانيين واتهام المتظاهرين الثائرين ضد القهر والتجوع والفساد ونهب الأموال العامة وأموال اللبنانيين بالإرهاب

وإلى أن أصدر القاضي صوان قرارا بحق رجال أعمال سوريين مقرنين من بشار الأسد في قضية إدخال نترات الأمونيوم إلى مرفأ بيروت، لتصدر محكمة التمييز نفسها قرارا بكف يد صوان عن ملف تفجير المرفأ استنادا إلى نفس الادعاء بـ"الارتباط المشروع" الذي كان تقدم به المتهمان المحتجعان بالحصانة النيابية علي حسن خليل وغازي زعيترا!

غازي زعيترا، النائب في البرلمان عن حركة أمل التي يرأسها نبيه بري رئيس البرلمان منذ 28 عاما رد على الانتقادات التي طالته مع غيره من النواب الذين سطوا على لقاحات اللبنانيين بالقول "أنا لبناني وأكثر من غيري".

منظومة يتزعمها مثل هؤلاء، يسطروا على كل أجهزة ومؤسسات الدولة اللبنانية بما فيها الأمن والقضاء، يحميهم من

بإنجازاتها الفضائحية التي لم تعد تدهش أحدا، إذ أنها تفوقت على نفسها في الانحطاط الأخلاقي ما جعل منها منارا استهزاء واحتقار المجتمع الدولي وقادته الذين يرفضون تسليمها "كرفوة إغاثية" للبنانيين لأنهم يدركون أنها لن تصل إلى مستحقيها. هذه المنظومة التي تتمسك بالحصانات السياسية كي تبقى فوق أي محاسبة قضائية هي نفسها من حاولت دفع محكمة التمييز الجنائية إلى كف يد القاضي فادي صوان في قضية تفجير مرفأ بيروت لأنه تجرأ على الحصانات، لكنها فشلت في ذلك، وكان قرار محكمة التمييز في 11 يناير الماضي قد قضى باستمرار القاضي صوان في عمله على الملف.

لقاح كوفيد - 19 الممول بقرض من البنك الدولي تترتب عليه أعباء إضافية يتحملها اللبنانيون. وفي مقدمة هذه التجاوزات حصول رئيس الجمهورية وعدد كبير من المحيطين به على اللقاح في القصر الجمهوري. ولا يستبعد المراقبون أن تكون نسبة كبيرة من اللقاحات التي وصلت إلى لبنان قد تسربت إلى قيادات حزبية وسياسية وربما أمنية وإلى أسرهم والمحيطين بهم ربما تصل إلى نصف الكمية الشحيحة من اللقاحات التي وصلت إلى لبنان منذ الثالث عشر من الشهر الجاري، استنادا إلى مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية في بيروت.

ليس غريبا ولا مفاجئا هذا السلوك من المنظومة السياسية الحاكمة في لبنان في سرقة اللقاحات ممن هم أكثر حاجة إليها من أعضاء الطواقم الطبية ومن المسنين الذين يعانون من أمراض مزمنة، فهذه المنظومة ما برحت تتحفنا كل يوم

عديده نصار
كاتب لبناني

صرح المدير الإقليمي للبنك الدولي ساروج كومار جيهنا من بيروت عبر تغريدة له قبل ساعات تعقيبا على انتهاك المعايير والشروط التي تم الاتفاق عليها بين البنك الدولي والحكومة اللبنانية والتي التزمت بها اللجنة الوطنية المختصة بعمليات التلقيح ضد كوفيد - 19، بخصوص دعم البنك الدولي للقاحات ويقترض يصل إلى 34 مليون دولار، قائلا "في حال التاكيد من المخالفة، قد يعلق البنك الدولي تمويل اللقاحات ودعم التصدي لكوفيد - 19 في جميع أنحاء لبنان". أناشد الجميع، أعني الجميع، وبغض النظر عن الإلتزام تسجلوا أسماءكم وتنتظروا دوركم". جاء ذلك بعد افتضاح تلقي أعضاء في مجلس النواب لهذا اللقاح من خارج برنامج المنصة المعلن وبعيدا عن الإلتزام بالسلم التسلسلي لأخذ اللقاح وفي غير المواقع المخصصة لأخذه. وهذا فتح الباب على كشف تجاوزات كثيرة قد تكون مجرد رأس جبل الجليد في عملية استغلال السلطة والمناصب السياسية والحزبية للحصول على

